

المستثمرين ويضع أربعة أنظمة للدعم: نظام دعم أساسي، نظام دعم استراتيجي، نظام دعم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ونظام خاص بتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

حيث صادق مجلس الحكومة يوم 26 يناير الماضي على النص التطبيقي الأول لميثاق الاستثمار الجديد والمتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

وتجدر الإشارة أنه في إطار نظام الدعم الأساسي يضع الميثاق الجديد للاستثمار:

- منح مشتركة: تشجع خاصة المشاريع التي تتماشى مع التوجيهات الملكية وأهداف النموذج التنموي والبرنامج الحكومي،
- منحة ترابية: تجسد دعم الاستثمار وتعزيز جاذبيته حسب المجال الترابي، وتهدف للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جلب الاستثمارات، انطلاقا من معطيات دقيقة وموضوعية،
- منحة قطاعية: تهدف لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة ذات مؤهلات عالية للنمو وطنيا وعالميا.

كما أن هذا الميثاق، سيمنح آفاق جديدة لجهات المملكة لتثمين مؤهلاتها التي تعتبر نقاط قوتها اليوم، وسيشكل رافعة أساسية للنمو فيها، لأنه سيمكن لأول مرة، من الاعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع الاستثمار على المستوى الجهوي. وتجدر الإشارة أنه يمكن الجمع بين نظام الدعم الأساسي الذي يضعه الميثاق الجديد للاستثمار وأنظمة دعم الاستثمارات التي تقترحها الجهات.

وفي إطار تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، تعمل الحكومة على تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار بعد الاصلاحات العميقة التي عرفتها في السنوات الأربع الأخيرة، بهدف جعلها فاعلا متميزا في تنشيط الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات، والإسهام في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي. وستصبح المراكز الجهوية للاستثمار خاضعة للمسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة، والذي سيعمل على تفويض بعض صلاحياته المتعلقة بها الوزارة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، فيما سيتولى الولاية وفق التصور الجديد مهام التنسيق وحق مراجعة القرارات الصادرة في حالة رفض أي استثمار أو مشروع.

كما أن الحكومة خصصت لجهة الداخلة وادي الذهب 2 مليار و582 مليون درهم في إطار الاستثمار العمومي، موزعة بين القطاعات الحكومية لإنجاز مشاريع تنموية، برسم قانون المالية لسنة 2023، أي بزيادة تصل إلى 42% مقارنة مع ميزانية سنة 2022. وسيتمكن الاستثمار العمومي من تجويد البنية التحتية الضرورية للاستثمار وتعزيز القطاعات المنتجة على صعيد الجهة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.



حسن الجزولي
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالاستثمار والتفانية
وتقييم السياسات العمومية